الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الوطني ـ البحرين» يربح 51,7 مليون دينار

أعلن بنك الكويت الوطني في بيان نشر على البورصة أمس أن بنك الكويت الوطني ـ البحرين حقق أرباحا صافية في العام 2015 بلغت 51,7 مليون دينار، أي بزيادة بواقع 17,5٪ مقارنة بأرباح عام 2014.
وذكر «الوطني» أن ربحية «الوطني ـ البحرين» تعزز ربحية مجموعة بنك الكويت الوطني وتدعم تنويع مصادر الدخل.

820 مليون دينار مكاسب في أسبوعين

ارتفاع سعر النفط الكويتي ينعش البورصة

تحسن أسعار النفط واستمرار اعلان الشركات عن توزيعات نقدية ومنحة يعيدان النشاط الى البورصة (قاسم باشا)

شريف حمدي

واصل سوق الكويت للأوراق المالية تحركه في الاتجاه الصاعد للأسبوع الثاني على التوالي، وحققت المؤشرات الثلاثة ارتفاعات ملحوظة خلال تعاملات الأسبوع، لتقلص جزءا من خسائرها السنوية لهذا العام الذي شهد بداية سلبية غير مسبوقة.

واستمرت الأسهم القيادية في دفع السوق نحو التحسن النسبي من خلال عمليات شراء ملحوظة في ظل الاستعداد لموسم حصاد عام 2015، وهو ما انعكس على أحجام السيولة بشكل ايجابي، فضلا عن الأسهم الوزنية.

وأبرز العوامل التي أثرت على مجمل أداء البورصة الكويتية خلال تعاملات الأسبوع ما يلي:

● شهدت أسعار النفط الكويتي ارتفاعا كبيرا خلال الأيام الماضية، حيث لامس سعر برميل النفط الكويتي مستوى الـ30 دولارا، وذلك بالتزامن مع انخفاض إنتاج الولايات المتحدة وتثبيت إنتاج دول أوبيك عند مستويات إنتاج يناير الماضي بعد اتفاق الدوحة، وهو الأمر الذي ساهم في كبح جماح تخمة المعروض بالسوق وتهدئة المخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي.

● استمر تفاعل السوق الايجابي مع النتائج المالية للشركات المعلنة عن نتائجها المالية لعام 2015، مع استهداف الأسهم التي تعلن عن توزيعات نقدية ومنحة، نظرا لأن أسهم التوزيعات تكون محط اهتمام المستثمرين في هذا التوقيت.

ومن المتوقع أن يستمر الحال على هذه الوتيرة خلال تعاملات مارس الجاري الذي سيشهد إعلان جميع الشركات المدرجة بالبورصة عن نتائجها المالية وتوزيعاتها عن العام الماضي، وذلك قبل 31 مارس الجاري.

ورغم أن النتائج المالية تسهم في دفع السوق للتحسن، إلا أن تأخر العديد من الشركات عن الكشف عن نتائج العام الماضي يعد من أبرز العوامل السلبية التي تؤثر على أداء السوق، خاصة فيما يتعلق بالأسهم الشعبية ذات المستويات السعرية الأقل، والتي عادة ما تتأخر في الإفصاح عن نتائجها المالية، الأمر الذي يحد من نشاط السوق خوفا من عدم قدرة بعض الشركات عن الإفصاح خلال المهلة القانونية وبالتالي تعرض أسهمها للإيقاف، وبالتالي تجميد مدخرات المساهمين في هذه الأسهم.

متوسط السيولة إلى 12 مليون دينار

مؤشرات السوق تواصل تحقيق المكاسب.. وتقلص خسائرها في 2016

وحققت القيمة الرأسمالية للبورصة الكويتية مكاسب أسبوعية جديدة تقدر بـ380 مليون دينار، حيث استقرت عند 24,804 مليار دينار، ارتفاعا من 24,425 مليارا في الأسبوع الماضي، وبذلك تكون البورصة قد حققت نحو 820 مليون دينار مكاسب في آخر أسبوعين، لتتقلص الخسائر منذ بداية العام الحالي 5,2٪ بعدما كانت تجاوزت الـ10٪ في الأسابيع الماضية.

وواصلت السيولة الأسبوعية تحسنها بنهاية تعاملات الأسبوع، إذ بلغ إجمالي القيمة 59,1 مليون دينار بمتوسط يومي يقترب من 12 مليون دينار، مقارنة مع ذات القيمة 44,5 مليون دينار بمتوسط يومي 8,7 ملايين، علما أن تداولات الأسبوع الماضي اقتصرت على 4 جلسات بسبب أعياد الكويت الوطنية.

الإفصاح عن نتائج الشركات وتوزيعاتها السنوية يعزز نشاط السوق خلال مارس الجاري

وأنهت البورصة تعاملاتها الأسبوعية على ارتفاع المؤشرات الـ 3 على النحو التالي:

● ارتفع المؤشر السعري 70 نقطة بنسبة 1,3٪ ليصل إلى 5244 نقطة، ليتقلص إجمالي الخسائر منذ بداية العام إلى 6,6٪.

● حقق مؤشر كويت 15 ارتفاعا بنسبة 1,9٪ بتحقيق 16 نقطة مكاسب وهي نفس مكاسب الأسبوع الماضي، ليصل إلى 854 نقطة، ليتراجع إجمالي الخسائر منذ بداية 2015 إلى 5,1٪.

● ارتفع المؤشر الوزني بنسبة 1,7٪ محققا 6 نقاط مكاسب ليصل إلى 362 نقطة، وبإجمالي خسائر في العام الحالي تراجع إلى 5,1٪.

«نفط الكويت» تنهي إيفاد نائب مدير مكتب لندن

أحمد مغربي

أصدرت شركة نفط الكويت تعميما أمس يفيد بإنهاء إيفاد د.جمال يوسف التركيت من العمل كملحق طبي ونائبا لمدير مكتب لندن ويعود للعمل بالكويت ويصبح كبير اختصاصيين، ويكون مسؤولا امام مدير المجموعة الطبية، وسوف يعين الملحق الطبي ونائب مدير مكتب لندن في وقت لاحق. وجاء في التعميم الذي صدر أمس وحصلت «الأنباء» على نسخة منه والموقع من قبل الرئيس التنفيذي للشركة جمال جعفر، ان ذلك التغيير سوف يعمل به اعتبارا من يوم الاحد المقبل الموافق 6 الجاري.

«وطنية م ب» توزع 20٪ نقدا

أعلنت شركة الصناعات الوطنية «وطنية م ب» أن نتائج العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2015، أظهرت نموا في أرباح الشركة بنسبة 5,8٪، حيث بلغت بنهاية 2015 نحو 7,7,5 ملايين دينار مقارنة مع 7,3 ملايين دينار في ذات الفترة من 2014. وذكرت الشركة في بيان للبورصة أن سبب الارتفاع في صافي الربح يرجع لزيادة المبيعات وزيادة إيراد الاستثمارات ونقص الهبوط في استثمارات متاحة للبيع.
وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية 20٪ من القيمة الاسمية، علما أن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العامة والجهات الرقابية المختصة.

«النوادي» توزع 10٪ منحة

أوصى مجلس إدارة شركة النوادي القابضة بتوزيع أسهم منحة عن العام الماضي بنسبة 10٪ من رأس المال المدفوع (بواقع 10 أسهم لكل 100 سهم)، بما يعادل 18,2 مليون سهم.
ويبلغ عدد أسهم رأس المال 181 مليون سهم.
وحققت الشركة أرباحا سنوية في العام الماضي بلغت 2,9 مليون دينار، مقابل أرباح 2,7 مليون دينار في 2014، بارتفاع 6,5٪.
وقالت الشركة في بيان نشرته على موقع البورصة، إن ارتفاع صافي الربح السنوي يعود إلى الزيادة في إيرادات المجموعة. وسجلت «النوادي» أرباحا تقدر بـ 1,77 مليون دينار لفترة الأشهر الـ 9 الأولى من العام الماضي، مقابل أرباح بلغت 1,56 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2014.

تابعة لـ «التنظيف» تقترب من مناقصة بـ 2,2 مليون دينار

اعلنت الشركة الوطنية للتنظيف ان احدى الشركات المملوكة بنسبة 75٪ حازت أقل الأسعار بمناقصة خاصة بتنفيذ وتطوير الزراعات التجميلية والري في المنطقة الأولى بمبلغ 2,2 مليون دينار، لمدة 3 سنوات.
وأوضحت الشركة في بيان للبورصة أن نسبة الأرباح المتوقعة من تنفيذ العقد هي 5٪ مع احتمال الزيادة أو النقصان حسب ظروف السوق.

اقترح طرح المدن الجديدة بنظام الـ"B.O.T" للقضاء على المشكلة خلال 5 إلى 6 سنوات

بدر الحميدي: الحكومة غير قادرة على توزيع 12 ألف وحدة سكنية سنوياً

طارق عرابي

قال وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان الأسبق بدر الحميدي إن الحل الوحيد لمعالجة الأزمة الإسكانية في الكويت يتمثل في تكليف القطاع الخاص بتنفيذ المدن الإسكانية الجديدة، مؤكدا على أن الحكومة لن تكون قادرة حاليا على الوفاء بالوعود التي قطعتها على نفسها بتسليم 12 ألف وحدة سكنية سنويا في ظل تراكم الطلبات الإسكانية التي بلغ عددها أكثر من 110 آلاف طلب إسكاني.

حلول للمشكلة الإسكانية

وأشار الحميدي خلال ندوة «الإسكان في الكويت.. أين القرار؟» التي نظمتها الجمعية الاقتصادية الكويتية مساء أول من أمس إلى أنه قدم حلولا عملية للحكومة لحل المشكلة الإسكانية عندما كان وزيرا عام 2003، حيث كانت أعداد الطلبات الإسكانية حينئذ لا تتجاوز 42 ألف طلب، لكن وفي ظل تراكم الطلبات الحالي أصبح من الصعب حل هذه القضية من دون الاعتماد على القطاع الخاص الكويتي أو الخليجي أو العالمي.

وقال إن ما فاقم من تأزم القضية الإسكانية في الكويت هو إصدار مجلس الأمة للقانونين رقمي 8 و9 لسنة 2008، واللذين منعا البنوك الكويتية من التعامل مع السكن الخاص، ومنعا شركات التطوير العقاري من العمل في هذا المجال، حتى أصبح المواطن الكويتي العادي عاجزا عن شراء أرض وبنائها في ظل الارتفاع الكبير في الأسعار.

تراكم الطلبات

وأكد الحميدي على أنه قبل إصدار هذه القوانين كان معدل تراكم الطلبات الإسكانية السنوية يصل إلى 5000 طلب منها 3000 طلب تقدم للمؤسسة و2000 طلب يقدم لبنك التسليف والادخار، فيما أصبح المعدل بعد صدور هذه القوانين هو 8000 طلب تتجه كلها لمؤسسة الرعاية في ظل عدم قدرة المواطن على البناء.

تكلفة القسيمة

وأضاف أن تكلفة تنفيذ خدمات القسيمة الواحدة باتت معروفة للجميع بواقع 43 ألف دينار وتشمل تنفيذ الخدمات بقيمة 8000 دينار، والطرق المحيطة بها بقيمة 5000 دينار وإيصال التيار الكهربائي بقيمة 30 ألف دينار، وبالتالي فإنه يمكن إسناد ذلك كله للقطاع الخاص الذي يجب إلزامه ببيع القسيمة الواحدة بقيمة 50 ألف دينار، وهنا يكون كل من الحكومة والمواطن والقطاع الخاص قد استفادوا.

تأسيس الشركات

وأوضح أن المواطن الكويتي يسمع منذ مدة طويلة عن مشروع الصبية أو مدينة الحرير، وهو المشروع الذي ظل حتى وقتنا هذا حبرا على ورق، على الرغم من أن تنفيذه يعني توفير أكثر من 50 ألف قسيمة سكنية، مضيفا ان الحلول المطروحة حاليا بشأن تأسيس شركات لتنفيذ المشروع وتوزيع أسهمها على المواطنين ليست بالحلول المنطقية، خاصة أن تأسيس الشركات يحتاج إلى الكثير من الوقت والتشريعات.

المدن الإسكانية

وانتقد الحميدي تأخر الحكومة في تطوير مشاريع المدن الاسكانية أو طرح مدن جديدة، مؤكدا أن الحكومة لم تطرح منذ العام 2006 وحتى يومنا هذا (أي على مدى السنوات العشر الأخيرة) أي مدينة إسكانية جديدة، وأن كل المدن المطروحة حاليا هي مدن قديمة مطروحة منذ زمن، ومن بينها مدينة جابر، مدينة صباح الأحمد، مدينة المطلاع، مدينة النهضة ومدينة الحرير.

واختتم الحميدي أنه ينبغي على الحكومة العمل على طرح المدن الاسكانية الجديدة بنظام الـ B.O.T أمام شركات القطاع الخاص، وعندها فقط سنستطيع القضاء على المشكلة الإسكانية خلال فترة لا تتجاوز الـ 5 إلى 6 سنوات، وإلا فإنه لن يكون أمام الشباب الكويتي سوى الانتظار في طابور الرعاية السكنية.

ناطر بيت

وفي مداخلة له خلال الندوة، قال ممثل حملة «ناطر بيت» مشعل المطيري إن النظام الإداري في الكويت رديء جدا، وأنه السبب الرئيسي وراء تأخير التوزيعات وتعقيد القضية الإسكانية بشكل عام، مضيفا أنه منذ انطلاقة حملة «ناطر بيت» قبل 4 سنوات كان عدد الطلبات الاسكانية بواقع 90 ألف طلب، واليوم وصل عدد الطلبات إلى 112 ألف طلب.

وقال إن القائمين على الحملة سبق وأن تواصلوا مع كل المسؤولين عن القضية الإسكانية، حتى خرجوا بنتيجة مفادها بأن القرار ليس بيد وزير واحد، وإنما يشترك فيه 15 جهة حكومية ما يعني إضاعة الكثير من الوقت للحصول على الموافقة النهائية للرعاية السكنية.

الوزير الاسبق بدر الحميدي متحدثا في الجمعية الاقتصادية

42 ألف طلب إسكاني في 2003 ومن الصعب حل القضية من دون الاعتماد على القطاع الخاص الكويتي أو الخليجي أو العالمي

«مدينة الحريز».. مشروع حبر على ورق

الحكومة منذ 10 سنوات لم تطرح أي مدينة إسكانية جديدة

مشعل المطيري: النظام الإداري رديء جداً وهو السبب الرئيسي وراء تأخير التوزيعات وتعقيد القضية الإسكانية

أبرز ما قاله الحميدي

● الوزير الكويتي هو «أتعس» وزير على مستوى دول الخليج.. راتبه كوزير كان 1860 دينارا مع مكافأة سنوية بقيمة 30 ألف دينار فقط، رغم أن هذه المهنة تعتبر من «الاشغال الشاقة جدا».

● قال الحميدي إنه فوجئ عند توليه منصبه في 2003 بأن الوزارة ليست لديها أراض للتوزيع ولا عقود للتنفيذ، فضلا عن وجود 600 مهندس بلا عمل.

● الوزير الذي يستطيع الإنجاز هو ذلك الوزير صاحب القرار والمدعوم من قبل المسؤولين.

● أول مخطط هيكلي وضع للكويت في السبعينيات والكويت لديها القدرة على تأسيس المدن الإسكانية الجديدة بالمستوى نفسه.

● بعد صدور القانونين 8 و9 لسنة 2008 أصبح تملك الشباب للسكن الخاص من سابع المستحيلات، خاصة أن اسعارها وصلت إلى 200 و300 ألف دينار.